

# Media Monitoring Template

## Table of Content

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article

	Title	القصار لإبعاد قانون النفط عن السجلات والتعجيل في إقراره		
	Website	<a href="http://www.annahar.com">http://www.annahar.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	بين اللبنانيين القصار: النفط عامل وحدة لا تفرقة		
	Website	<a href="http://www.assafir.com">http://www.assafir.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	مواقف تؤكد ضرورة بت مسألة التنقيب عن النفط		
	Website	<a href="http://www.almustaqbal.com">www.almustaqbal.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	القصار: إقرار قانون النفط ضرورة وطنية تخدم الإقتصاد اللبناني		
	Website	<a href="http://www.aliwaa.com.lb">www.aliwaa.com.lb</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title			
	Website	<a href="http://www.albayrakonline.com">www.albayrakonline.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	القصار شدد على ألا يشكل قانون التنقيب مادة خلافية بين الأفرقاء السياسيين		
	Website	<a href="http://www.alanwar.com">www.alanwar.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	فاعليات اقتصادية وسياسية دعت للتعاطي بجدية في موضوع التنقيب عن النفط		
	Website	<a href="http://www.aldiyaronline.com">www.aldiyaronline.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	لإبعاد مشروع قانون النفط عن السجلات		
	Website	<a href="http://www.albaladonline.com">www.albaladonline.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title	القصار لإبعاد مشروع قانون النفط عن السجلات واعتماد رؤية مشتركة تردع إسرائيل عن المس بمقدراتنا		
	Website	<a href="http://www.al-sharq.com">www.al-sharq.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	
	Title			
	Website	<a href="http://www.international.daralhayat.com">www.international.daralhayat.com</a>	Date	الثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة
			Page	

## القصار لإبعاد قانون النفط عن السجلات والتعجيل في إقراره

شدّد وزير الدولة عدنان القصار على ضرورة ألا يشكّل القانون المقترح في مجلس النواب في شأن التنقيب عن النفط، وإستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياحه الإقليمية، مادة خلافية بين الأفرقاء على اختلاف ميولهم السياسية، لافتاً إلى أنّ "هذا الأمر ينبغي أن يكون عامل وحدة بين اللبنانيين لا عامل تفرقة وتشرذم، نظراً إلى أهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة إلى لبنان عموماً والإقتصاد الوطني خصوصاً، ولأجل ذلك ينبغي على كل القوى والكتل النيابية، المساهمة في إقراره في أسرع وقت".

ودعا القصار القوى السياسية، سواء في الموالاة أو في المعارضة، إلى حماية الثروات اللبنانية من الأطماع الخارجية، "وهذه الحماية لا تتوافر إلا عبر التوافق الذي يحصّن الجبهة الداخلية، وعدم إعطاء الذرائع لمن يتربّص بلبنان شرّاً وخصوصاً العدو الإسرائيلي الذي لا يتوانى عن تهديد لبنان والسعي إلى سرقة موارده الطبيعية. وقد رأينا كيف تعالت الأصوات التهديدية من قادة العدو تجاه لبنان وتحذيراتهم له من الإقدام على إستخراج النفط من مياحه الإقليمية، وتالياً فإنّ التلكؤ في إقرار قانون التنقيب عن النفط يخدم عن قصد أو عن غير قصد الكيان الصهيوني".

ولفت إلى "أهمية إقرار قانون التنقيب عن النفط، الأمر المطروح منذ عقود عدة على الساحة الداخلية، من دون أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات تعجّل في إقراره، علماً ان السير فيه ضرورة وطنية تخدم الإقتصاد الوطني في الدرجة الأولى وخصوصاً على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنوياً أكثر من مليار دولار. لذا فإنه في ظلّ تزايد الطلب العالمي على النفط والإرتفاع المستمر في أسعاره، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة التي لو اعتمدت منذ اعوام، لما كانت وصلت الأمور إلى هذا الأفق الضبابي".

[Back to Top](#)

القصار: النفط عامل وحدة لا تفرقة بين اللبنانيين  
«حزب الله»: المقاومة قادرة على حماية ثروات البلد

توالت، أمس، الردود الداعية إلى إقرار القانون المقترح في مجلس النواب بشأن التنقيب عن الموارد النفطية في المياه الإقليمية اللبنانية.

ودعا الوزير عدنان القصار جميع القوى السياسية والكتل النيابية في الموالاتة والمعارضة، إلى طي الخلافات، والمساهمة في إقرار قانون التنقيب عن النفط، معتبراً أن التلكؤ في إقراره يخدم عن قصد أو عن غير قصد الكيان الصهيوني. وأكد أن «موضوع النفط يجب أن يكون عامل وحدة بين اللبنانيين، لا عامل تفرقة وتشردم».

بدوره، اعتبر مسؤول العلاقات العربية في «حزب الله» الشيخ حسن عز الدين، في احتفال أقامه الحزب في بلدة عدلون - قضاء الزهراني، لمناسبة ولادة الإمام علي، أن لبنان ليس ضعيفاً أمام إسرائيل، إذا ما أراد أن يستخرج ويستفيد من ثرواته الطبيعية، باعتبار أن في لبنان حكومة وحدة وطنية يجب أن يكون موقفها موحداً تجاه هذه الثروة.

وأكد عز الدين على وجود مقاومة قادرة على حماية هذه الثروات، لافتاً إلى أن الرد الطبيعي والعملي على تهديدات العدو الصهيوني بالنسبة للثروة النفطية، يكون بتوحد وتفاهم اللبنانيين على كيفية الاستفادة منها. وفي السياق نفسه، أكد عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» خليل حمدان، أن موضوع التنقيب عن النفط والغاز قضية وطنية بامتياز، يجب أن تكون بمنأى عن الحسابات السياسية والمناطقية، وأشار خلال احتفال تأبيني في بلدة البياض الجنوبية، إلى أن إصرار «أمل» على الإسراع في إقرار قانون التنقيب عن النفط يأتي في سياق تأكيد الثوابت الوطنية والسيادية وحق لبنان في الإفادة من ثرواته الطبيعية على المستويات كافة.

كما اعتبر رئيس «تيار التوحيد» وئام وهاب، أن لبنان يشهد صراعاً بين أركان الدولة نفسها حول ملف النفط المكتشف أخيراً، وأشار خلال استقباله وفوداً بلدية واختيارية، إلى أن العدو الإسرائيلي سارع إلى رسم الحدود كما يريد، فيما ما زلنا نحن نتلهى بجنس الملائكة، متمنياً أن يكون هناك دولة قادرة على القيام بمهماتها وأن تسير بالاتجاه الصحيح.

ودعا رئيس «المؤتمر الشعبي اللبناني» كمال شاتिला الحكومة اللبنانية، إلى الطلب من قوات «اليونيفيل» المنتشرة على الشاطئ اللبناني، القيام بدورها في حماية الثروة النفطية من القرصنة الإسرائيلية، موضحاً أن الخلاف الداخلي على أي ثروة يؤدي إلى هدرها واستيلاء إسرائيل عليها.



[Back to Top](#)

المستقبل  
AL MISTAKBIL

مواقف تؤكد ضرورة بت مسألة التنقيب عن النفط

## نواب المستقبل: الاستعجال ليس حلاً سليماً ونحتاج الى خبراء

المستقبل - الثلاثاء 29 حزيران 2010 - العدد 3696 -

صدرت أمس، مزيد من المواقف بشأن القانون المقترح في مجلس النواب حول التنقيب عن النفط واستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياحه الإقليمية، داعية إلى ضرورة "استثمار لبنان ثروته النفطية التي يحتاجها بلدنا في هذه الظروف وذلك لعدم السماح لإسرائيل الاستفراد بالأمر واستغلاله". وفيما شددت مواقف نواب "المستقبل"، على ضرورة "انتظار عمل الحكومة"، مؤكدة أن "الاستعجال لمجرد الاستعجال ليس حلاً سليماً"، واعتبرت أن "الموضوع لن يحل في الوقت القريب بل سيأخذ وقتاً لأنه بحاجة إلى خبراء وتقنيين"، رأى نواب "تكتل التغيير والإصلاح" أن "تناحر السياسيين على وضع اليد على أي ثروة جريمة قبل معرفة كيفية وضعها في خدمة المصلحة العامة".

## القصار

شدد وزير الدولة عدنان القصار، في تصريح، على ضرورة "ألا يشكل القانون مادة خلافية بين الفرقاء على اختلاف ميولهم السياسية"، لافتاً الى أن "هذا الأمر ينبغي أن يكون عامل وحدة بين اللبنانيين لا عامل تفرقة وتشردم نظراً الى أهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة الى لبنان عموماً والاقتصاد الوطني خصوصاً، ولأجل ذلك ينبغي على كافة القوى والكتل النيابية، المساهمة في إقراره في أسرع وقت".

وقال: "جميع القوى السياسية سواء في الموالاة أو في المعارضة، ينبغي عليها حماية الثروات اللبنانية من الأطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن إلا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية وعدم إعطاء الذرائع لمن يتربص بلبنان شراً لا سيما العدو الإسرائيلي، الذي لا يتوانى عن تهديد لبنان والسعي الى سرقة موارده الطبيعية، وقد رأينا كيف تعالت الأصوات التهديدية من قادة العدو تجاه لبنان وتحذيراتهم له من مغبة الإقدام على استخراج النفط من مياهه الاقليمية، وبالتالي فإن التلكؤ في إقرار قانون التنقيب عن النفط يخدم عن قصد أو عن غير قصد الكيان الصهيوني".

وأوضح "أهمية إقرار قانون التنقيب عن النفط، الأمر المطروح منذ عقود عديدة على الساحة الداخلية، من دون أن يؤدي ذلك الى اتخاذ أي إجراءات لغاية اليوم تعجل في إقرار هذا القانون الذي يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وخصوصاً على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنوياً أكثر من مليار دولار، من هنا وفي ظل تزايد الطلب العالمي على النفط والارتفاع المستمر في أسعار هذه المادة الحيوية، يحتم الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي لو تمّ السير بها منذ سنوات طويلة، لما كانت وصلت الأمور الى هذا الأفق الضبابي الذي نشهده اليوم على الساحة السياسية".

وختم: "ينبغي طي الخلافات إذا كانت موجودة بين القوى السياسية، وبت هذا الملف القومي عاجلاً، نظراً الى أن الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة، بما يسمح في استخدام النفط من الحقول

## المكتشفة في مياها الاقليمية، وردع إسرائيل بشتى الوسائل والسبل التي تحول دون تجرؤها على المس بمقدراتنا".

السيد حسين

ورأى وزير الدولة عدنان السيد حسين، في حديث الى "أخبار المستقبل" أنه على الحكومة أن "تعد مشروع قانون التنقيب عن النفط الذي يجب إنجازه بأسرع وقت ممكن وإحالته الى مجلس النواب حيث بإمكان هذا الأخير تعديله او إلغائه"، مشدداً على أن "الموارد الطبيعية ليست حكراً على منطقة معينة أو فئة معينة من اللبنانيين إنما هي للجميع". واعتبر أن "موضوع النفط والغاز والمياه العذبة موارد طبيعية لا يمكن العمل بها إلا ضمن قانون".

حوري

وأوضح عضو كتلة "المستقبل" النائب عمار حوري، في حديث الى إذاعة "الشرق"، "حق أي نائب باقتراح أي قانون"، لافتاً الى أن "الطبيعية التقنية لقانون الموارد النفطية يلزمه أن يأتي من الحكومة". وقال: "طبيعة القانون لا تمنع من بعض النقاشات في مجلس النواب، لكن من الضروري انتظار عمل الحكومة، ومن المفيد أن نطلعنا وزير الطاقة جبران باسيل على مهلة افتراضية ستتجز خلالها الحكومة مشروع القانون".

ولاحظ أن "موضوع النفط يطغى عليه الجانب التقني وبعض التفاصيل الفنية المهمة جداً". أضاف: "بما أن الحكومة على وشك إنجاز مشروع قانون متعلق بالموارد النفطية، نعتبر أن اقتراح القانون الذي تقدم به النائب علي حسن خليل في معرض حث الحكومة على الإسراع، من دون التسرع في إنجاز مشروع القانون".

ونفى أن "يكون بعض اللبنانيين حريصون على الثروة الوطنية من نفط وغيره أكثر من البعض الآخر، أو أن تكون بعض الكتل النيابية حريصة على مصالح الوطن أكثر من باقي الكتل النيابية الأخرى"، مشدداً على أن "الاستعجال لمجرد الاستعجال ليس حلاً سليماً"، لافتاً الى "أننا متفقون على أن العدو الإسرائيلي له أطماع في الأرض والمياه وأي ثروة محتملة". وختم: "موضوع الموارد النفطية تقني وعلمي معقد جداً، لذلك يحتاج المجلس النيابي الى مشورة تقنية في هذا المجال، وهذه المشورة التقنية تأتي من خلال الحكومة ومن خلال الخبراء الذين كلفتهم في هذا المجال".

دي فريج

وأشار عضو كتلة "لبنان أولاً" النائب نبيل دو فريج، في حديث الى "المؤسسة اللبنانية للارسال"، الى أن "الجو لا يشير إلى تسوية بل أننا نلبيبة لدعوة مجلس النواب للبحث في مشروع القانون الذي تقدم به النائب علي حسن خليل". وقال: "موقفنا ليس صراعاً بين السلطة التنفيذية والتشريعية أو بين 8 و 14 آذار، وفي رأبي إن إسرائيل لم تسأل يوماً عن قرار للأمم المتحدة أو مشروع قانون في مجلس النواب". ولفت الى أن "الأمر الإيجابي في اجتماع اللجان هو حث الحكومة للاستعجال في درس المشروع وليس هناك من مشكلة"، معتبراً أن "الموضوع لن يحل في الوقت القريب بل سيأخذ وقتاً لأنه بحاجة إلى خبراء وتقنيين".

فتفت

واعتبر عضو كتلة "المستقبل" النائب أحمد فتفت، في حديث إلى إذاعة "صوت لبنان"، أن "لا اشتباك سياسياً مع رئيس مجلس النواب نبيه بري في شأن موضوع الموارد النفطية". وقال: "على العكس هناك تفاهم عريض لكن المشكلة تبدو وكأن هناك نوعاً من التسرع في طرح هذا الموضوع بينما هو مطروح

على جدول مجلس الوزراء، كما أن هناك لجنة وزارية تقدمت بهذا الشأن". وأوضح أن "هناك عدداً كبيراً من النواب وأنا أحدهم ليس لديه الكفاءة العلمية الكافية لمناقشة موضوع النفط لذلك فإن رأي الخبراء هو الأهم وهذا الموضوع يجب أن يأتي من الحكومة". ورأى أن "ما يجري في مجلس النواب الآن سيتحول إلى نوع من حث الحكومة على الإسراع في مشروعها وأن يأتي إلى مجلس النواب في أسرع وقت ممكن".

قبيسي

وأكد عضو كتلة "التممية والتحرير" النائب هاني قبيسي، في حديث إلى إذاعة "صوت لبنان" "الحاجة لإقرار القانون بشكل سريع لأن إسرائيل بدأت العمل بهذا الموضوع"، مشدداً على ضرورة "استثمار لبنان ثروته النفطية التي يحتاجها بلدنا في هذه الظروف وذلك لعدم السماح لإسرائيل الاستفراد بالأمر واستغلاله".

ورأى "أهمية استثمار الثروة النفطية في ظل الظروف الاقتصادية التي نعيشها والديون المتراكمة"، مؤكداً "السعي لاستعجال هذا الملف كي لا نضيع الوقت ويكون لصالح إسرائيل". وقال: "لا نريد خلافاً سياسياً حول هذا الموضوع بل العمل على وحدة وطنية متكاملة لأنه يعود بالخير على جميع اللبنانيين".

أبي رميا

ولفت عضو كتلة "التغيير والإصلاح" النائب سيمون أبي رميا، في حديث إلى إذاعة "صوت المدى"، إلى "أن وجود التكتل ووزير الطاقة جبران باسيل" سيمنع خضوع الملف لمنطقي الابتزاز والمحاصصة السياسية والطائفية"، مشيراً إلى أن "الدراسات الواقعية والتقنية والرقمية تؤكد وجود النفط في أماكن محددة في لبنان". واعتبر أن "الملف يشكل ثروة حقيقية للبنان الذي يجب أن يستفيد من الفرصة والقيام بما يلزم لعدم تضييع الفرصة في الأمور الثانوية معطياً على سبيل المثال دولة قطر المحاطة بدول كبيرة والتي تمكنت من لعب أدوار كبيرة والقيام بمعجزات اقتصادية وغيرت نمط عيش مواطنيها نتيجة اكتشافات البترول والغاز". ووصف تناحر السياسيين على وضع اليد على أي ثروة بـ"الجريمة قبل معرفة كيفية وضعها في خدمة المصلحة العامة".

سلهب

ورأى عضو التكتل النائب سليم سلهب، في حديث إلى إذاعة "صوت لبنان"، أن "ملف الموارد النفطية استراتيجي ومهم جداً للبنان". وقال: "يجب الإسراع في بت هذا الموضوع الحيوي"، مشيراً إلى "استعداد جميع الفئات لتسريع القانون لأن هناك مصلحة في ذلك ولأننا تأخرنا كثيراً بالنسبة إلى ما يجري في المنطقة".

عون

وأشار عضو التكتل الان عون، في حديث إلى موقع 14 آذار الإلكتروني، إلى ضرورة "احترام مبدأ فصل السلطات وتعاونها، وإلى حق النواب في طرح الإصلاحات واقتراح المشاريع التي يريدونها إذ عليهم أن يقوموا بواجباتهم من خلال الضغط على الحكومة وحثها على العمل أكثر والانتاجية الأفضل والأسرع إلى جانب مقدرتهم على المبادرة في هذا الموضوع أو ذلك".

واعتبر أن "قانون النفط يشكل جزءاً من السياسة النفطية التي يجب أن تتبعها الحكومة اللبنانية وألا تبقى مجرد مبادرة منفصلة عن السياسات القطاعية النفطية"، مؤكداً أن "المطلوب أن تكون هناك استراتيجية وسياسة للدولة اللبنانية حول موضوع النفط وأن يعكس هذا القانون ترجمة لتلك السياسة والتخطيط الذي يجب أن يتبع في هذا الإطار".

وعن إصرار بري في الموضوع النفطي، قال: "هذا الأمر من حق الرئيس بري مثلما أنه من حق مجلس النواب أن يراقب الحكومة من ناحية وأن يمارس الضغوط عليها لتسرع في إنجاز الملفات الأساسية من ناحية ثانية"، لافتاً الى أن بري "يعتبر موضوع النفط ملفاً أساسياً يتم تأخيره والأجدر أن تتسارع خطوات إقرار القانون الخاص به"، مؤكداً أن "تأخر الحكومة في هذا الإطار يفسح في المجال أمام النواب ليبادروا ويطرحوا اقتراحات قوانين".

أسود

وأعرب عضو التكتل النائب زياد أسود، في تصريح، عن اعتقاده أنه "بغض النظر من أين سيأتي قانون التنقيب عن النفط وإنما هو مشروع كبير وشائك، ولا يكفي أن يطرح أحد النواب الموضوع"، معتبراً أن "الموضوع يفوق بحثه في مجلسي النواب والوزراء، ويحتاج إلى أكثر من فريق متخصص، وما يُعرض في مجلس النواب ومجلس الوزراء ليس كافياً لإنجاز قانون بكل جوانبه".

[Back to Top](#)

السواء

السواء  
يومية - سياسية - عربية

الثلاثاء، حزيران 29 2010 الموافق 17 رجب 1431 هـ

**القصار: إقرار قانون النفط**

**ضرورة وطنية تخدم الإقتصاد اللبناني**

رأى وزير الدولة عدنان القصار >ضرورة الا بشكل القانون المقترح في مجلس النواب بشأن التنقيب عن النفط واستثمار لبنان لحقول النفط المكتشفة في مياهه الإقليمية، مادة خلافية بين الفرقاء على اختلاف ميولهم السياسية.<

واشار في تصريح امس ان هذا الامر ينبغي ان يكون عامل وحدة بين اللبنانيين، لا عامل تفرقة وتشردم، نظرا الى أهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة للبنان عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، ولأجل ذلك ينبغي على كافة القوى والكتل النيابية المساهمة في اقراره في اسرع وقت.<

وقال: >جميع القوى السياسية، سواء في الموالاة او في المعارضة، ينبغي عليها حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية، وعدم اعطاء الذرائع لمن يتربص بلبنان شرا، لا سيما العدو الاسرائيلي الذي لا يتوانى عن تهديد لبنان ويسعى الى سرقة موارده الطبيعية، وقد رأينا كيف تعالت الاصوات التهديدية من قبل قادة العدو تجاه لبنان، وتحذيراتهم له من مغبة الاقدام على استخراج النفط من مياهه الإقليمية، وبالتالي فان التلكؤ في اقرار قانون التنقيب عن النفط يخدم عن قصد او عن غير قصد الكيان الصهيوني.<

واوضح >اهمية اقرار هذا القانون المطروح منذ عقود على الساحة الداخلية دون ان يؤدي الى اتخاذ اي اجراءات لغاية اليوم تعجل في اقرار القانون الذي يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الإقتصاد الوطني في الدرجة الاولى، خصوصا على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنويا اكثر من مليار دولار، من هنا وفي ظل تزايد الطلب العالمي على النفط والارتفاع المستمر في اسعار هذه المادة الحيوية، يحتم الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي لو تم السير بها منذ سنوات طويلة، لما كاتن صلت

الامور الى هذا الافق الضبابي الذي نشهده اليوم على الساحة السياسية.

وختم: ينبغي طي الخلافات اذا كانت موجودة، وبت هذا الملف القومي عاجلا، نظرا الى ان الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة بما يسمح في استخدام النفط من الحقول المكتشفة في مياها الاقليمية، وردع اسرائيل بشتى الوسائل والسبل التي تحول دون تجرؤها على المس بمقدراتنا.

ÃØÈÙ

[Back to Top](#)



## القصار تمنى ان يكون قانون النفط عامل وحدة بين اللبنانيين ويجب اقراره

غير قصد الكيان الصهيوني. وأوضح « أهمية اقرار قانون التنقيب عن النفط الامر المطروح منذ عقود عديدة على الساحة الداخلية، من دون ان يؤدي ذلك الى اتخاذ اي اجراءات لغاية اليوم تعجل في اقرار هذا القانون الذي يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى وخصوصا على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنويا اكثر من مليار دولار، من هنا وفي ظل تزايد الطلب العالمي على النفط والارتفاع المستمر في اسعار هذه المادة الحيوية، يحتم الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي لو تم السير بها منذ سنوات طويلة، لما كانت وصلت الامور الى هذا الافق الضبابي الذي نشهده اليوم على الساحة السياسية».

وختم: ينبغي طي الخلافات اذا كانت موجودة بين القوى السياسية، وبت هذا الملف القومي عاجلا، نظرا الى ان الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة، بما يسمح في استخدام النفط من الحقول المكتشفة في مياها الاقليمية، وردع اسرائيل بشتى الوسائل والسبل التي تحول دون تجرؤها على المس بمقدراتنا.

شدد وزير الدولة عدنان القصار على « ضرورة ألا يشكل القانون المقترح في مجلس النواب في شأن التنقيب عن النفط، واستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياها الاقليمية، مادة خلافية بين الافرقاء على اختلاف ميولهم السياسية»، لافتا الى ان « هذا الامر ينبغي ان يكون عامل وحدة بين اللبنانيين لا عامل تفرقة وتشردم نظرا الى اهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة الى لبنان عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، ولأجل ذلك ينبغي على كافة القوى والكتل النيابية، المساهمة في اقراره في اسرع وقت».

وقال القصار: جميع القوى السياسية سواء في الموالاة أو في المعارضة، ينبغي عليها حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية وعدم اعطاء الذرائع لمن يتربص بلبنان شرا لا سيما العدو الاسرائيلي، الذي لا يتوانى عن تهديد لبنان والسعي الى سرقة موارده الطبيعية، وقد رأينا كيف تعالت الاصوات التهديدية من قبل قادة العدو تجاه لبنان وتحذيراتهم له من مغبة الاقدام على استخراج النفط من مياها الاقليمية، وبالتالي فإن التكوّن في اقرار قانون التنقيب عن النفط يخدم عن قصد او عن

[Back to Top](#)



## محليات لبنان

### القصار شدد على ألا يشكل قانون التنقيب مادة خلافية بين الافرقاء السياسيين

شدد وزير الدولة عدنان القصار على ضرورة ألا يشكل القانون المقترح في مجلس النواب في شأن التنقيب عن النفط، واستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياها الاقليمية، مادة خلافية بين الافرقاء على اختلاف ميولهم السياسية، لافتا الى ان هذا الامر ينبغي ان يكون عامل وحدة بين اللبنانيين لا عامل تفرقة وتشردم نظرا الى اهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة الى لبنان عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، ولأجل ذلك ينبغي على كافة القوى والكتل النيابية، المساهمة في اقراره في اسرع وقت.

وقال القصار في تصريح أمس: جميع القوى السياسية سواء في الموالاة او في المعارضة، ينبغي عليها حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية وعدم اعطاء الذرائع لمن يتربص بلبنان شرا لا سيما العدو الاسرائيلي، الذي لا يتوانى عن

تهديد لبنان والسعي الى سرقة موارده الطبيعية، وقد رأينا كيف تعالت الاصوات التهديدية من قبل قادة العدو تجاه لبنان وتحذيراتهم له من مغبة الاقدام على استخراج النفط من مياحه الاقليمية، وبالتالي فإن التلكؤ في إقرار قانون التنقيب عن النفط يخدم عن قصد او عن غير قصد الكيان الصهيوني.

أهمية قانون التنقيب

واوضح اهمية اقرار قانون التنقيب عن النفط الامر المطروح منذ عقود عديدة على الساحة الداخلية، من دون ان يؤدي ذلك الى اتخاذ اي اجراءات لغاية اليوم تعجل في إقرار هذا القانون الذي يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى وخصوصا على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنويا اكثر من مليار دولار، من هنا وفي ظل تزايد الطلب العالمي على النفط والارتفاع المستمر في اسعار هذه المادة الحيوية، يحتم الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة والتي لو تم السير بها منذ سنوات طويلة، لما كانت وصلت الامور الى هذا الافق الضبابي الذي نشهده اليوم على الساحة السياسية.

وختم: ينبغي طي الخلافات اذا كانت موجودة بين القوى السياسية، وبت هذا الملف القومي عاجلا، نظرا الى ان الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة، بما يسمح في استخدام النفط من الحقول المكتشفة في مياها الاقليمية، وردع اسرائيل بشتى الوسائل والسبل التي تحول دون تجرؤها على المس بمقدراتنا.

الانذار

[Back to Top](#)

الذئب

### فاعليات اقتصادية وسياسية دعت للتعاطي بجدية في موضوع التنقيب عن النفط

ما زال موضوع التنقيب عن النفط واقرار القانون المقترح بشأنه مثار جدال تصاعدي وكباش سياسي بين الفرقاء السياسيين، ما جعلته في صدارة التصاريح الاعلامية لعدد من الوزراء والنواب امس.. وفي هذا الاطار شدد وزير الدولة عدنان القصار على «ضرورة الا يشكل القانون المقترح في مجلس النواب بشأن التنقيب عن النفط، واستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياحه الاقليمية، مادة خلافية بين الفرقاء على اختلاف ميولهم السياسية»، لافتا الى ان «هذا الامر ينبغي ان يكون عامل وحدة بين اللبنانيين داعيا كافة القوى والكتل النيابية الى المساهمة في اقراره في اسرع وقت .

**وقال القصار في تصريح له: «جميع القوى السياسية سواء في الموالاتة او في المعارضة ينبغي عليها حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية .»**  
**واوضح القصار «أهمية اقرار قانون التنقيب عن النفط الامر المطروح منذ عقود عديدة على الساحة الداخلية، لان السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني .»**

واشار رئيس « تيار التوحيد» وئام وهاب «ان البلد يشهد صراعا بين اركان الدولة نفسها حول ملف النفط المكتشف اخيرا، بينما نرى الاسرائيلي يسارع الى رسم الحدود كما يريد، وما زلنا نحن نتلهى بجنس الملائكة .»  
واضاف: «نتمنى ان تكون لدينا دولة قادرة على القيام بمهامها وان تسير بشكل صحيح»، واعتبر عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» خليل حمدان ان موضوع التنقيب عن النفط والغاز قضية وطنية بامتياز يجب ان تكون بمنأى عن الحسابات السياسية او المناطقية»، مشيرا الى «ان اصرار حركة «أمل» على الاسراع في اقرار التنقيب هذا يأتي في سياق تأكيد الثوابت الوطنية والسيادية وحق لبنان في الافادة من ثرواته الطبيعية على المستويات كافة، فضلا عن ان هذا المشروع يعزز الاقتصاد اللبناني ويعالج العجز المالي الذي يشكل عبئا كبيرا على الوطن .»  
واعتر عضو «تكتل التغيير والاصلاح» النائب سيمون ابي رميا، «ان وضع مسألة التنقيب عن النفط في سياق الكباش السياسي ومنطق المحاصصة يشكل كارثة وجريمة»، لافتا الى «ان وجود التكتل ووزير الطاقة جبران باسيل سيمنع خضوع الملف لمنطقي الابتزاز والمحاصصة السياسية والطائفية»، ومعلنا ان وزير الطاقة يجري اتصالات مع مختلف المعنيين لتمر جلسة اللجان المشتركة اليوم في شكل جدي ورصين لمقاربة الملف بواقعية .»

ولفت الى ان «الدراسات الواقعية والتقنية والرقمية تؤكد وجود النفط في اماكن محددة في لبنان.»

ورأى النائب سليم سلهب «ان ملف الموارد النفطية استراتيجي ومهم جدا للبنان. ويجب الاسراع في بت هذا الموضوع الحيوي»، مشيرا الى استعداد جميع الفئات لتسريع القانون لان هناك مصلحة في ذلك ولاننا تأخرنا كثيرا بالنسبة الى ما يجري في المنطقة .

كما اكد عضو «كتلة المستقبل» النائب عمار حوري « حق اي نائب باقتراح اي قانون، والطبيعة التقنية لقانون الموارد النفطية يلزمه ان يأتي من الحكومة.» وقال: «طبيعة القانون لا تمنع من بعض النقاشات في مجلس النواب، لكن من الضروري انتظار عمل الحكومة، ومن المفيد ان نطلعنا وزير الطاقة جبران باسيل على مهلة افتراضية ستنجز خلالها الحكومة مشروع القانون.»

ووصف النائب هاني قبيس في جلسة اللجان النيابية امس بالعادة، واكد «الحاجة لقرار القانون بشكل سريع لأن اسرائيل بدأت العمل بهذا الموضوع.» وشدد على ضرورة «استثمار لبنان ثروته النفطية التي يحتاجها بلدنا في هذه الظروف وذلك لعدم السماح لاسرائيل الاستفراد بالامر واستغلاله.» وقال: «لا نريد خلافا سياسيا حول هذا الموضوع بل العمل على وحدة وطنية متكاملة لأنه يعود بالخير على جميع اللبنانيين.»

[Back to Top](#)

البلد

29-06-2010

اقتصاد

وقال: "ينبغي على كل القوى السياسية حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية".

وشرح "أهمية إقرار هذا القانون المطروح منذ عقود على الساحة الداخلية دون أن يؤدي الى اتخاذ اي اجراءات لغاية اليوم"، مطالباً بـ"الاستعجال في اقراره لان هذه القانون بدون أدنى شك يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني في الدرجة الاولى، خصوصا على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنويا اكثر من مليار دولار".

ودعا الى "طي الخلافات بين القوى السياسية اذا كانت موجودة، والبت بهذا الملف القومي" عاجلا، وقال: "الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة بما يسمح في استخدام النفط من الحقول المكتشفة في مياها الاقليمية".



ينبغي على كل القوى السياسية حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية

## إبعاد مشروع قانون النفط عن السجلات

صدى البلد

شدد وزير الدولة عدنان القصار على "ضرورة الا يشكل القانون المقترح في مجلس النواب بشأن التنقيب عن النفط واستثمار لبنان لحقول النفط

المكتشفة في مياهه الاقليمية، مادة خلافية  
بين الفرقاء على اختلاف ميولهم  
السياسية".

أكد القصار أن هذا الامر "يجب أن يكون عاملاً  
وحدة بين اللبنانيين، لا عاملاً تفرقة وتشردم،  
نظراً لأهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة  
للبنان عموماً والاقتصاد خصوصاً، لذلك ينبغي  
على كل القوى والكتل النيابية المساهمة في  
اقراره في اسرع وقت".

[Back to Top](#)



عودة الى :المقال - الصفحة الرئيسية - اطلع

## القصار لابعاد مشروع قانون النفط عن السجلات واعتماد رؤية مشتركة تردع اسرائيل عن المس بمقدراتنا

12:51:00 23/04/2009 ص

شدد وزير الدولة عدنان القصار في تصريح امس على "ضرورة الا يشكل  
القانون المقترح في مجلس النواب بشأن التنقيب عن النفط واستثمار  
لبنان لحقوق النفط المكتشفة في مياهه الاقليمية، مادة خلافية بين  
الفرقاء على اختلاف ميولهم السياسية".

واكد ان هذا الامر "يجب ان يكون عاملاً وحدة بين اللبنانيين، لا  
عاملاً تفرقة وتشردم، نظراً لأهمية هذه الثروة المكتشفة بالنسبة  
للبنان عموماً والاقتصاد خصوصاً، لذلك ينبغي على كل القوى والكتل  
النيابية المساهمة في اقراره في اسرع وقت".

وقال: "ينبغي على كل القوى السياسية، سواء في الموالات او في  
المعارضة، حماية الثروات اللبنانية من الاطماع الخارجية، وهذه  
الحماية لا تتأمن الا من خلال التوافق الذي يحصن الجبهة الداخلية،  
وعدم اعطاء الذرائع لمن يتربص بلبنان شراء، لا سيما العدو  
الاسرائيلي الذي لا يتوانى عن تهديد لبنان ويسعى الى سرقة موارده  
الطبيعية".

اضاف: "رأينا كيف تعالت الاصوات التهديدية من قبل قادة العدو  
تجاه لبنان، وتحذيراتهم له من مغبة الاقدام على استخراج النفط من  
مياهه الاقليمية، وبالتالي فان التلكؤ في اقرار قانون التنقيب عن  
النفط يخدم عن قصد او عن غير قصد الكيان الصهيوني".

وشرح "اهمية اقرار هذا القانون المطروح منذ عقود على الساحة  
الداخلية دون ان يؤدي الى اتخاذ اجراءات لغاية اليوم"،  
مطالباً بـ"الاستعجال في اقراره لان هذا القانون من دون ادنى شك  
يشكل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني في الدرجة  
الاولى، خصوصاً على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان  
للنفط والتي تتجاوز سنوياً اكثر من مليار دولار".

ودعا الى "طي الخلافات بين القوى السياسية اذا كانت موجودة، والبت بهذا الملف القومي عاجلاً"، وقال: "الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة تحتم التفاهم على رؤية وطنية مشتركة بما يسمح في استخدام النفط من الحقول المكتشفة في مياها الاقليمية، وردع اسرائيل بشتى الوسائل والسبل التي تحول دون تجرؤها على المس بمقدراتنا".

[Back to Top](#)

أحياء



Error

Error

Error

## جلسة «نفطية» هادئة... و«لا خلاف» بين بري والحريري

الثلاثاء, 29 يونيو 2010

بيروت - «الحياة»

:Related Nodes

[من جلسة اللجان المشتركة \(علي سلطان\).jpg \[1\]](#)

أدت الاتصالات التي سبقت عقد جلسة اللجان النيابية اللبنانية برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري للبحث في اقتراح قانون أعده عضو كتلته النيابية النائب علي حسن خليل حول «الموارد البترولية في المياه البحرية»، في وقت أعد وزير الطاقة جبران باسيل مشروع قانون في هذا الصدد أحاله على مجلس الوزراء لدراسته قبل أسابيع عدة، الى عقد جلسة هادئة للجان أمس بددت الأجواء التي سادت الأسبوع الماضي عن وجود خلافات حول إدارة هذا الملف.

وكانت بوادر الخلاف في شأن هذا الملف ظهرت بسبب اعتبار الرئيس بري أن تقدم عضو كتلته النيابية باقتراح القانون يعود الى تأخر الحكومة في إقرار مشروعها في وقت بدأت إسرائيل إجراءات التنقيب عن الغاز في عرض البحر، مبدياً تخوفه من أن تضع نتيجة لذلك يدها على الثروة البترولية اللبنانية في حال ثبت وجودها، مقابل أبناء وزارية عن عدم ارتياح رئيس الحكومة سعد الحريري الى مبدأ مزاحمة الحكومة في طرح قانون على البحث تمهيداً لإحالته على البرلمان.

وسألت مصادر وزارية حينها: هل من المناسب كلما عكفت الحكومة على دراسة مشروع قانون أن يقدم أحد النواب اقتراحاً بالموضوع نفسه على رغم احترام فصل السلطات وصلاحيات البرلمان؟ ونكرت المصادر حينها أيضاً أن الحريري «لم يؤخر اجتماع اللجنة الوزارية المولجة ببحث المشروع الذي تقدم به الوزير باسيل إلا لسبب يتعلق بأهمية المشروع ودقته التي احتاجت منه دراسته في شكل تفصيلي واستشارة خبراء». وكانت الاتصالات التي أجراها الوزير باسيل نهاية الأسبوع الماضي أفضت الى النجاح في التوصل الى التفاهم على تبديد هذه الاجواء بحيث يترك الرئيس بري للحكومة دراسة مشروعها مع تسريع ذلك حفظاً لحقها في هذا الأمر، مع قيام البرلمان بدراسة متأنية لاقتراح النائب خليل بحيث يكون النواب قد حضروا أنفسهم لإبداء رأيهم في المشروع حين تحيله الحكومة على البرلمان، نظراً الى أنه موضوع دقيق ويحتاج الى وقت.

وعلمت «الحياة» أن جلسة اللجان النيابية أمس بدأت بجو ودي وهادئ بهدف الوصول الى نتيجة، وبخاصة أن بري استهلها بالتأكيد أن «لا خلاف بيننا». وقال: «بكل صراحة لا يوجد خلاف بيني وبين رئيس الحكومة ولا أحد يريد معارضة التنقيب عن ثرواتنا واستثمارها أو التفریط فيها، وكل ما قيل خلاف ذلك مضخم ولا أساس له، وكذلك لم يكتشف أحد منا البارود حين وضع مشروع القانون لأن قاعدته الأساسية هو ما قامت به الشركة النرويجية وبالتالي لا توجد مشكلة»، سائلاً: «لماذا نتحدث عن مشكلة ليست موجودة».

وأوضح أن «هدف اقتراح القانون هو حرض الحكومة على التنقيب وليس منافستها أو المزايدة عليها، وأعرف سلفاً أننا لا نستطيع أن نقره بسرعة لأنه طويل ودقيق ويحتاج الى عناية وبالتالي لا بد من بدء المناقشة وإكمالها ومواكبة الحكومة في هذا المجال».

ثم حصل كلام في العموميات، بعد طلب بري إقرار المادة الأولى من اقتراح القانون، والتي تتناول التعريفات لعبارات وكلمات واردة في متن القانون بعضها تقني وإداري، سائلاً باسيل: «كم تحتاج الى وقت لإقرار القانون؟». فأجابته: «انا كوزير أتمنى إقراره اليوم قبل غد، لكن الموضوع يحتاج الى وقت، أسبوعين أو ثلاثة». عندها اقترح بري موعد 12 تموز (يوليو).

ثم قدم باسيل عرضاً عن الثروة النفطية والأعمال التي أنجزت في هذا المجال، وقال: «اتفقنا على أمور هي المشاركة في الإنتاج مع شركات عالمية، وأعمال المسح تبشّر بالخير، خصوصاً أن الشركات تطلب ترحيماً بسرعة للبدء بالمسح والتنقيب»، موضحاً أن «القرارات الحاسمة تتخذ في مجلس الوزراء، فيما القرارات والمراسيم التطبيقية تتطلب سنة».

فقال له بري: «هذا كثير ونريد أن نختصر الوقت ولنبدأ الحوار ونقر المواد العادية (كالمادة الأولى) أما المواد التي تحتاج الى نقاش فنناقشها. وأيد نواب كتلة بري بعدم جواز التأخير، بينما دعا نواب «المستقبل» الى أن تقوم الحكومة بدورها، علماً أن الجميع أبدى رغبة في التوصل الى نتيجة. وطالب عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد قباني باستحداث هيئة عامة لإدارة قطاع النفط، وبإقرار سياسة نفطية لأن القانون يبنى عليها، فأوضح باسيل أن موضوع السياسة النفطية سيعرض على الحكومة وسجل أيضاً تقاطع في المواقف بين نواب بري ونواب «المستقبل» على ضرورة استحداث هيئة مستقلة لإدارة قطاع النفط يشرف عليها الوزير لكن مرتبطة بالسلطة التنفيذية، بينما طالب باسيل بأن تكون الهيئة استشارية مرتبطة بالوزير.

وخلص النواب الى الخروج بانطباع بأن بري أوجد مخرجاً على الطريقة اللبنانية. وكان بري شدد خلال الجلسة على «أننا نتعاطى مع الحكومة من منطلق الإسراع لا الخلاف»، داعياً الى تحديد الحدود الاقتصادية للحقوق اللبنانية في مياه البحر تثبيت هذه الحقوق في الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية. وكان الوزير باسيل صرح بأن «لدى الحكومة مؤهلات تقنية والوزارة فيها خبراء قد يكونون غير متوافرين في مجلس النواب (حول الموارد البترولية)، فيما قال وزير البيئة محمد رحال إن «ليس هناك أحد مستعجل دون الآخر في إقرار القانون»، داعياً الى تأمين سلامة البيئة في عملية بحث القانون.

وأوضح رحال أن «ليس هناك أي مهل ولا أحد يعطي مهلاً في هذا الموضوع، إنما خلال النقاش أعلن الوزير باسيل أنه خلال 3 أسابيع يستطيع إنجاز المشروع وغداً (اليوم) هناك اجتماع للجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة لدراسة المشروع وستكون خلاصة الاجتماع مدار اتصال بينه وبين رئيس البرلمان لتحديد المهل».

لكن النائب خليل شدد على «تلاقي الحكومة والبرلمان» في شأن القانون متوقعاً «الوصول الى وحدة موقف»، واعتبر أن «الاسبوعين المقبلين كافيان للتجديد في إنجاز هذا الملف».

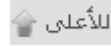
أما الوزير باسيل فقال بعد انتهاء اجتماع اللجان النيابية: «أعطينا الإشارة الأولى كدولة للسير بالسرعة اللازمة في إقرار القانون، لأن لبنان يظهر دائماً عاجزاً عن الاستفادة من موارده ولا خلاف على إقراره لكن السؤال عن السرعة في ذلك، والحكومة منكبة على ذلك والحض الذي قام به الرئيس بري كان مفيداً». وعن التهديدات الإسرائيلية للبنان في خصوص الثروة البترولية قال إن «زمن التهديد لحقوقنا في المياه والبترول والغاز ذهب الى غير رجعة وحقوقنا سنحافظ عليها بكل قوة».

وأكد رئيس لجنة الطاقة والمياه النيابية النائب محمد قباني عدم وجود خلاف بين الحكومة والمجلس النيابي «فنحن فريق واحد»، مشيراً الى أن ما أكدته بري هو أن اقتراح النائب خليل «هدفه الدفع للإسراع في إقرار القانون، والمهم أن نعمل لإقرار قانون بسرعة من دون تسرع». وأشار الى أن مشروع الحكومة واقتراح القانون وضعتهما لجنة خبراء بمعاونة البعثة النرويجية التي ساعدت اللبنانيين.

وطالب النائب عاصم قانصوه بأن يشمل القانون الثروة النفطية في البر (لا البحر وحده) «لأن البترول موجود في البقاع أيضاً».

**وشدد وزير الدولة عدنان القصار على ضرورة «ألا يشكّل القانون المقترح في المجلس النيابي في شأن التنقيب عن النفط، واستثمار لبنان الحقول النفطية المكتشفة في مياهه الإقليمية، مادة خلافية بين الفرقاء على ميولهم السياسية المتنوعة»، ودعا لإبعاده عن السجلات. وأكد أهمية إقرار القانون «المطروح منذ عقود، والذي يشكّل السير فيه ضرورة وطنية تخدم الاقتصاد الوطني وتحديداً على صعيد خفض المديونية الناجمة عن استيراد لبنان للنفط والتي تتجاوز سنوياً بليون دولار».**

ورأى وزير الدولة هنري فرعون أن «هناك حرصاً من الرئيس بري على التوافق الداخلي»، مشيراً إلى «حكيمته بإعطاء الحكومة دورها لتقوم بواجبها في هذا الملف الذي يعني جميع اللبنانيين على قاعدة فصل السلطات».



: (12:27 - 2010/29/06 Source URL (retrieved on  
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/157607>  
copyright © daralhayat.com

[Back to Top](#)



[Back to Top](#)

[Back to Top](#)